

الفقر في الأردن وعلاقته بالجريمة "من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل"

أمين جابر الشديفات، مجد الدين خمش*

ملخص

هدفت الدراسة تعرف مشكلة الفقر وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة في الأردن من وجهة نظر مرتكبي الجريمة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل من حيث خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية، والدافع لارتكابهم الجريمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من (240) مبحوثاً محكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة وبنسبة (15%) من مجتمع الدراسة الكلي (1600) محكوم، وتم اختيار العينة بنسبة (83,8%) للذكور و(16,2%) للإناث بحيث تعطي تمثيلاً حقيقياً للذكور والإناث وتغطي كافة محافظات ومناطق المملكة. وتم تصميم وتطوير استبانة خاصة لجمع المعلومات والبيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي باستخدام برنامج SPSS في التحليل الإحصائي لوصف عينة الدراسة وخصائصهم ووصف استجابات أفراد العينة.

وتوصلت الدراسة انطلاقاً من الفرض الأول للدراسة أن الفقر سبب رئيس ومباشر في المساعدة على ارتكاب الجريمة. حيث تبين أن (45,5%) من عينة الدراسة يقعون ضمن خط الفقر المدقع (15,4) ضمن خط الفقر المطلق المحدد على مستوى الأردن وأن (39,1%) من أفراد العينة دخل أسرهم جيد، ويقعون فوق خط الفقر المطلق.

وتؤكد الدراسة بناءً على هذه النتائج أن هنالك علاقة طردية بين الفقر والجريمة فكلما ارتفع مستوى الفقر زادت معدلات الجريمة والعكس صحيح.

وبناءً على ذلك توصي الدراسة بإيلاء الفقراء وأسره الرعاية والاهتمام وتعليمهم وتدريبهم مهنيًا وعمليًا، والسيطرة على الخصوبة البشرية وتوفير الأمن الوطني والمشاركة في الحياة العامة، وزيادة الفرص المتاحة والتمكين، مع توفير سبل العيش الكريم وتوفير فرص العمل لهم وكذلك التوزيع العادل لمكاسب التنمية وتوزيع المشاريع التنموية على كافة أرجاء الوطن والاهتمام بالريف والبادي وأطراف المدن المكتظة بالسكان. وتبني التوعية والتوجيه وبرامج تنظيم الأسرة للأسر الفقيرة.

الكلمات الدالة: الفقر، الأمن العام، مراكز الإصلاح والتأهيل.

المقدمة

الانتقام هو الأساس في ردة الفعل السلوكي الإجرامي (الجميلي، 2001).

لقد شهد العالم في العصر الحديث تطوراً هائلاً في التقدم والرقى وهذا جعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر تعقيداً وبالتالي تعددت مظاهر وطرق وأساليب ارتكاب الجرائم وظهرت أشكال مختلفة تتماشى مع البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المجذوب، 1993).

لقد أصبح العالم في عصر العولمة والتطور التكنولوجي ومع وجود الإنترنت ووسائل وشبكات الاتصال المتطورة قرية صغيرة جعلت العالم لا حدود له، ولن تكون الجريمة مقصورة على دولةٍ بحد ذاتها وإنما سيكون العالم أجمع مسرحاً لها (البدائية، 2002).

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية وذات خلفية اقتصادية وسياسية قبل أن تكون حالة قانونية وجدت مع وجود الإنسان، وأنها ستبقى موجودة ما دام الإنسان موجوداً على الأرض، ومن هذا المفهوم نرى أن الجريمة عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. فالإجرام يأتي نتيجة لحالةٍ من الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كان مفهوم الجريمة قديماً يعزى إلى نفس المجرم الشريرة، وأن

* كلية الآداب، الجامعة الهاشمية؛ والجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/5/4، وتاريخ قبوله 2015/6/10.

أهمية الدراسة ومبرراتها

تأتي أهمية الدراسة لكونها تسلط الضوء على مشكلة الفقر في الأردن والتي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار الوطني، وهذا يتطلب السعي للتعرف على حجم مشكلة الفقر ومعرفة أسبابها والوقوف عليها والكشف عن الآثار الناجمة عنها والتي تترك آثاراً سلبية على الفرد والمجتمع.

ونظراً لارتفاع معدلات الجريمة في الأردن جاءت هذه الدراسة للبحث عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة لارتفاع معدلات الجريمة من خلال دراسة العلاقة بينها وبين الفقر، وتساعدنا هذه الدراسة في معرفة أسباب هذه المشكلة والتي يمكن علاجها بالوقاية من خلال وضع خطط تنموية وأمنية تعمل على معالجة المشكلة وإبطال أسبابها قدر الإمكان، وخاصة بعد أن ظهر ما يسمى بالربيع العربي الذي أدى إلى ثورات وانقلابات وزعزعة للأمن والاستقرار وتدمير مقدرات العديد من الدول العربية، وكان السبب الرئيس لذلك هو الفقر والبطالة، وعدم القدرة على الحصول على أقل ما يمكن من متطلبات العيش الكريم.

وانطلاقاً من ذلك، ولأهمية المشكلة والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن والاستقرار الوطني الأردني، جاء الاهتمام بهذه الدراسة لمساعدة صانعي القرار في وضع خطط تنموية وأمنية ملائمة للوقوف في وجه هذه المشاكل من أجل إدامة نعمة الأمن والاستقرار التي ينعم بها الأردن.

أهداف الدراسة

أصبح الفقر في الأردن مشكلة قائمة لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لها والتقليل من حجمها وآثارها السلبية وأصبح حلها مطلباً وطنياً ملحاً ليبقى الأردن آمناً مستقراً، وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة مشكلة الفقر في الأردن وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة والتي ستساعد بلا شك في الاهتمام بأوضاع الأسر الفقيرة وأبنائها العاطلين عن العمل من قبل مؤسسات الدولة المختلفة.

2- توضيح مدى العلاقة بين الفقر من جهة والجريمة من جهة أخرى من خلال القيام بالدراسة الميدانية على الأشخاص المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ودراسة خلفياتهم الأسرية ومستوياتهم المعيشية، وتقديم الاقتراحات والتوصيات للحد من مشكلتي الفقر والجريمة في الأردن.

المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالجريمة والفقر

1. **الفقر:** عجز الفرد عن إشباع حاجاته الشخصية الرئيسية

لقد شهد المجتمع الأردني كغيره من المجتمعات تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى الدخل للفرد، وتدني مستوى الأجور، وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من الدول المجاورة، مما ساهم في انتشار الفقر والبطالة وهذا أدى إلى آثار سلبية على المستوى المعيشي، وقد تكون دوافع قوية لارتكاب السلوك الجرمي.

وتشير البيانات الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية لعام 2013 أن معدل الجريمة بلغ (95) جريمة لكل (10) آلاف نسمة من السكان حيث سُجل خلال العام 2013 حوالي (62195) جريمة وبلغت نسبة الجنايات المسجلة (15,45%) والجرح (84,55%) إلى مجمل الجرائم المسجلة خلال عام 2013 (التقرير الإحصائي الجنائي، 2013).

إن الزيادة في معدلات الجريمة في الأردن، تدل على وجود عوامل مختلفة غير النمو السكاني الطبيعي، تؤثر وتتحكم في معدل الجريمة مثل الفقر والبطالة والهجرة وكذلك الاكتظاظ السكاني، وتتفاوت معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من منطقة لأخرى من حيث حجمها وأساليب ارتكابها، ويعود ذلك إلى التفاوت في التنمية البشرية في مناطق الأردن المختلفة.

ونتيجة لارتفاع نسبة الفقر إلى (14,4) عام 2013. والتي أصبحت من المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني والتي رافقتها زيادة في معدلات الجريمة. تأتي هذه الدراسة للتعرف على حقيقة العلاقة بين الفقر والجريمة في الأردن لأنها أصبحت تهدد الأمن والاستقرار في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح العلاقة بين الارتفاع الكبير في نسب الفقر من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة من جهة أخرى، وذلك من خلال التعرف على خصائص المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل من خلال التركيز على خلفياتهم الأسرية ومستوياتهم المعيشية من أجل الوقوف على أسباب ارتكابهم للجريمة والانحراف والسبب الرئيس لدخولهم إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في ضوء ارتفاع نسب الفقر والتي وصلت إلى (14.5%) وما قد يكون له من علاقة بارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وانتشارها في الأردن، والتي وصلت إلى ما يقارب (33 ألف) جريمة عام 2012، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما العلاقة بين الفقر والجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل؟

منها من يرى أن الجريمة هي جميع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، ومنها ما يركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، ومنها ما يتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف للجريمة ويشمل جميع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب (شتا، السيد علي، 1987، 23).

أما من وجهة نظر العلماء فيعرف وليم بونجيه (W.Bonger) الجريمة بأنها فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع. ويتم العقاب عليه بعقوبة أشد قسوة (W.Bonger 1963).

ويعرف كلينارد (Clinard) الجريمة بأنها سلوك ضار ومؤذ اجتماعياً ويتعرض صاحبها للعقاب من السلطة أو الدولة (Clinard, 1968).

ويعرفها العالم كارفو (Carfoo) بأنها عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس (رمضان، 1988).

أما القانون الجنائي الأردني: فيعرف الجريمة "بأنه لا جريمة إلا بنص ولا يقضى بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليهما حين اقتراح الجريمة، وتعتبر الجريمة تامة إذا تمت أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت حصول النتيجة" (قانون العقوبات الأردني، المادة 3، 1960).

وقد صنف تقرير الإحصاءات الجنائية الأردني الجريمة إلى نمطين وهما الجنايات والجنح، واعتمد هذا التصنيف على مدى الخطورة ومدى الأذى الذي تلحقه الجريمة بالمجتمع ونظرة المشرع وقد قسمت جرائم الجنايات إلى (13) جنابة وجرائم الجنح إلى (46) جنحة. وقد استند هذا التصنيف إلى قانون العقوبات الأردني عام 1960 (مديرية الأمن العام، 1986).

3. **الامن العام:** هو جهاز شرطي داخلي وظيفته حماية المواطن من إي اعتداء ويتبع للدولة وهدفه الوحيد حماية الأرواح والأموال والممتلكات ومكافحة الجريمة وتوعية أبناء الشعب.

4. **مركز الإصلاح والتأهيل:** هي مراكز تتولى فلسفة الإصلاح والتأهيل والإيواء للنزلاء مرتكبي الجريمة وتقدم لهم جميع الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية والثقافية والرياضية والتدريبية اللازمة لإعادة تأهيلهم وتقويم سلوكهم خلال فترة قضاء محكوميتهم ليعودوا بذرة صالحة في المجتمع، وتتبع هذه المراكز لمديرية الأمن العام.

بالشكل المطلوب، ويقصد به الدخل المادي المنخفض للأسرة والذي لا يمكن من خلاله توفير الحاجات الضرورية للفرد والأسرة وقد اعتبر خط الفقر المدقع في الأردن (336) ديناراً سنوياً للفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة النشاطات الاعتيادية اليومية ويقائه حياً وهو ما يعادل (28) ديناراً شهرياً).

أما على مستوى الأسرة المعيارية التي تتكون من (5,4) أفراد بلغت (1814,4) دينار سنوياً وهو ما يعادل (151,2) ديناراً شهرياً. أما الفقر المطلق فهو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالسكن والملبس والتأمين الصحي والتعليم والمواصلات فعليه حدد خط الفقر المطلق (الغذاء وغير الغذاء) على مستوى المملكة (814) دينار للفرد سنوياً أي ما يعادل (67,8) دينار شهرياً وللأسرة المعيارية (5,4) أفراد (366,1) دينار شهرياً أي ما يعادل (4393,2) دينار سنوياً (وزارة التخطيط، 2010).

2. **الجريمة:** هي سلوك يجرمه القانون ويعاقب عليه وأن الفعل لا يعد جريمة إلا إذا نص قانون صريح على ذلك واعتمدت الدراسة على التصنيف القانوني للجريمة بدلاً من التصنيف الاجتماعي حيث صنفت الجريمة على نوعين:

أ- **الجنحة:** وهي الجرائم الأقل خطورة والتي يصل عقابها في القانون بالحبس من أسبوع إلى ثلاث سنوات أو الغرامة من خمس دنائير إلى مئتي دينار وتشمل (السرقنة الجنوحية والقتل عن غير قصد، والاحتيال، والشيك بدون رصيد، وتعاطي المواد المخدرة، والزنا،... إلخ).

ب- **الجناية:** وهي أشد الجرائم خطورة ويصل العقاب عليها إلى الإعدام، الحبس المؤبد مثل (القتل العمد، السرقنة الجنائية، الاغتصاب، الاتجار بالمخدرات، الرشوة الاختلاس،... إلخ).

ان الجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (الحسن، إحسان محمد، 2001، 266).

أما الجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس (عبد الجبار، عريم، 1970، 16).

أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة

الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة

هنالك العديد من النظريات التي تناولت السلوك الإجرامي من جوانب عدة، مما أدى إلى تعدد الآراء والأطروحات النظرية التي تحاول الوصول لتفسير منطقي، وستتناول الدراسة النظريات الاجتماعية التي يمكن من خلالها تفسير العلاقة بين الفقر والجريمة.

أولاً: المدرسة الأيكولوجية (مدرسة الجغرافيا والخرائط)

لقد تطورت هذه المدرسة من أعمال كل من العالمين (كاتيليا وجيري) حيث قام جيري بتكوين رؤية عن الجريمة بحيث أن جرائم الجنايات ضد الأشخاص تزيد في الصيف عنه في الشتاء وفي الجنوب عن الشمال، أما الجرائم المرتكبة ضد الأموال فهي على العكس تزيد في الشتاء عنه في الصيف وفي الشمال عنه في الجنوب.

وقد طور العالم (كاتيليا) قانوناً يعرف بقانون الحرارة الإجرامية والذي ينص على وجود علاقة طردية بين درجة الحرارة وارتفاع معدلات الجريمة بالمجتمع (الدوري، 1973).

وخلص العالمان إلى أن العوامل الجغرافية ذات دور في تفسير الظاهرة الإجرامية، حيث قاموا برسم خرائط للجرائم المعروفة في مناطق محددة، وأجروا مقارنات لما يسمى بالإحصاءات الأخلاقية مثل الانتحار والفقر وغيرها من أجل معرفة الروابط السببية بينها.

أما العالمان (بارك وبرجس) فرسما صورة مصطنعة للمدينة وتوصلا إلى نتيجة أن الأحياء تختلف في معدلات الجريمة بمدى قربها وابتعادها عن المراكز الصناعية بالمدن، فكلما زادت المسافة الفاصلة بين المركز الصناعي والمنطقة، قلت الجريمة في هذه المنطقة (الوريكات، 2013).

أما العالم ستارك فقد حدد خمس صفات للمناطق الحضرية ذات المعدلات المرتفعة بالجريمة وهي الكثافة السكانية والفقر والاستخدام المتعدد والمزدوج والمختلط للعائلات في الأحياء الفقيرة والخراب وسرعة الزوال وقصر مدة الإقامة الذي يؤدي إلى انخفاض المراقبة المجتمعية. إن الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة وهنالك العديد من الأسباب لارتفاع معدلات الجريمة وقد يكون النمو السكاني أحدها.

وتعتبر نظرية الاضطراب الاجتماعي أن الزيادة السكانية شرط سابق لارتفاع معدلات الجريمة (الوريكات، عابد، 2004).

حيث حاولت النظرية الربط بين النمو السكاني والحضري وازدهار السياحة من جهة وزيادة معدلات الجريمة من جهة أخرى.

فالمناطق الحضرية والتجمعات التجارية والخدمية والسياحية

تجذب العديد من الناس سواءً للاستقرار أو السكن أو التسوق أو التنزه، وهذا يعني خلق المواقف والأحداث والفرص لأشخاص لديهم الرغبة.

ويؤكد العالم سذرلاند (Sutherland) في نظريته ترابط الاختلاف أن الجريمة سلوك متعلم يتم تعلمه من خلال عمليات التفاعل والاتصال مع الآخرين والعلاقات الحميمة معهم وأن عمليات تعلم الجريمة تتم من خلال الارتباط بأنماط مجرمة وغير مجرمة وتشمل جميع الطرق الموجودة في أية عملية تعلم أخرى.

أما التأثير الرئيس الذي بلور فكر (سذرلاند) فقد جاء من مدرسة شيكاغو في نظرية التفاعل الرمزي والتحول الثقافي والصراع الثقافي، حيث أكدت النظرية أن الأثر الأيكولوجي على السلوك الإنساني يؤدي إلى الفقر والحراك الاجتماعي واللاتجانس العرقي والتفكك الاجتماعي والصراع الثقافي الذي يؤدي إلى ارتباطات موضوعية للجريمة (الوريكات، 2013).

ثانياً: المدرسة الاقتصادية

إن العوامل الاقتصادية من بين أهم العوامل التي أولاهها العديد من العلماء دوراً بارزاً في تحليلاتهم الاجتماعية التي قدموها لتفسير ما يعتري المجتمع من تغير وتبدل في أوضاعه المختلفة، ومن هذه العوامل توزيع العمالة، والدخل ونوع المهنة ومدى توافر السلع الاستهلاكية والأزمات الاقتصادية وغيرها.

وقد أسس ماركس وانجلز في عام (1850) المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام، وقد أكدت هذه المدرسة الرابط بين ظاهرة الجريمة والوضع الاقتصادي السائد، فظاهرة الجريمة هي نتاج الظروف الاقتصادية، فانعدام المساواة والعدالة الاقتصادية هو الذي ينتج الجريمة التي تعتبر ردة فعل ضد عدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية (الوريكات، 2013).

ويؤكد بونجر في كتابه "الإجرام والأوضاع الاقتصادية" وجود علاقات قوية بين الظروف الاقتصادية والسلوك الجرمي، وأن التطور الاقتصادي يرافقه تطور في مجال الجريمة، وأن المجتمع الرأسمالي يستغل الطبقة والإنسان واستخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء إضافة إلى أن كثافة السكان وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقص وعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وبالتالي يؤدي إلى السلوك الجرمي ويدفع الفقراء إلى ارتكاب الجريمة (Bonger، 1963).

وأكد العديد من العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة فهنالك العديد من الظواهر التي ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي وهذا ما أكدته العديد من الدراسات في كل من

الوقت من أجل الحصول على دخلٍ يضمن لهم ولعائلاتهم الحياة الكريمة.

إن الفقر في المجتمع الأردني آفة اقتصادية واجتماعية من مظاهرها البطالة والمرض والجريمة والفساد والسرقة وغيرها من الجرائم الاقتصادية التي أنتجتها العولمة والتحرر الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي.

إن الفقر في المجتمع الأردني يلعب دوراً سلبياً في حياة المجتمع ويؤثر على شخصية الفرد ونموها النفسي والاجتماعي. فصاحب الدخل الضئيل والمحدود لا يتجاوب إطلاقاً مع القيم الاجتماعية والثقافية المرغوبة في المجتمع وذلك لأن وضعه الاقتصادي يحول بينه وبين التوسع في اهتماماته النفسية والاجتماعية ويذهب كامل وقته في تأمين متطلبات الحياة له ولأسرته كالتعام والسكن وغيرها ويعود ذلك كله لعدم التوزيع العادل للثروة.

إن المجتمع الأردني شهد تغيراً سريعاً وجذرياً في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى الدخل للفرد، وتدني مستوى الأجور وساهم ذلك في انتشار الفقر والبطالة والتي عكست آثاراً سلبية على المستوى المعيشي والتي أصبحت دافعاً لارتكاب السلوك الجرمي.

إن الدراسات الأردنية التي تربط العلاقة بين الفقر والجريمة قليلة جداً ومنها دراسة الزواهرة التي بينت دور المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني وأن الفقر له أثر في السلوك الجرمي (الزواهرة 2009).

ودراسة (العبد الرزاق، والوريكات عام 2008) والتي هدفت إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية في الجريمة في الأردن والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

دراسة (الحوالدة، 2005) بعنوان: التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن"، وهدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وبيّنت أن الجريمة في الأردن ما زالت خارج نطاق الجريمة الاجتماعية ويعود ذلك إلى تحسن في مكافحة الجريمة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين ارتكاب الجريمة والفقر وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة والكثافة السكانية.

أما الدراسات النظرية والميدانية العربية والعالمية فأثبتت أن الفقر من الأسباب المباشرة لارتكاب الجريمة كما أشارت لها الدراسة سابقاً.

إن الدراسات الجنائية والتقارير الجنائي الذي أصدرته مديرية الأمن العام لعام 2013 يبين أن حجم الجريمة في الأردن بلغ (95) جريمة لكل (10) آلاف من السكان وسجلت خلال العام

أمريكا وإنجلترا لإثبات أثر الفقر على الجريمة ومن هذه النتائج ما أسفرت عنها تلك الدراسات ارتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر، كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الجرمي (علي، 1999).

أما النظرية الصراعية: فقد حاولت تفسير التغير الاجتماعي بناءً على العوامل المادية والاقتصادية، حيث يرى (ماركس) أن السلوك الاجتماعي والأفعال الإنسانية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس مادي واقتصادي.

وبما أن المجتمع الأردني يمر بتحويلات من المجتمع الريفي المتجانس إلى المجتمع الحضري والذي يتجه نحو التصنيع والتحضر فلا بد أن يكون للعامل الاقتصادي دور كبير في تباين الأنماط السلوكية داخل المجتمع وبين الناس (الوريكات، 2004).

ويؤكد (ماركس) أن التغير في المجتمع يأتي من طبقتين، الطبقة الأولى تمتلك وسائل الإنتاج وهي الأقل عدداً والأكثر مالا وثراءً وقوة والأكثر سيطرة، والطبقة الثانية هي الأكثر عدداً واضطهاداً والتي لا تملك سوى مجهودها في العمل، ولابد أن تثور هذه الطبقة الفقيرة وتلغي الطبقة في المجتمع (الخمائسة، 2004).

إن (الراديكاليين) المنتمين إلى نظرية الصراع المحدثه الذين ينتقدون النظام الرأسمالي وتوجهاته وأفكاره المتعلقة بالجريمة والقانون الجنائي محملين النظام الرأسمالي مسؤولية إجرام الأفراد وأنه هو من يحمل بذرة الإجرام المتمثلة في صراع الطبقات لأنه لا تتوفر فيه العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج وهو بذلك يقوي الطبقة البرجوازية ويضعف العمال الكادحين، ويقوم بسن القوانين والتشريعات التي تخدم الطبقة الغنية وتفرض الضرائب على الفقراء.

إن المجرم من وجهة نظر الصراعيين نائر على الظلم والتعسف ولا يمكن اعتباره خارج عن النظام الأخلاقي والقيمي المعمول به في المجتمع (الثاقب، فهد، 1984).

الفقر في الأردن وعلاقته بالجريمة

إن الأردن كغيره من دول العالم والدول العربية الأخرى يعاني من مشكلة الفقر، والتي وصلت نسبتها إلى (14.4%) من السكان ووصل خط الفقر فيها إلى (813) ديناراً للفرد سنوياً ووصل عدد جيوب الفقر إلى حوالي 27 قضاءً نسبة الفقر فيها تتجاوز 25%. إن الأردن يتميز بمشكلة الفقر أكثر من غيره نظراً لمحدودية المساحة والموارد الطبيعية، إضافة لارتباط مشكلة الفقر التي يعاني منها المجتمع الأردني بالإنسان الذي يعتبر أهم عناصر التنمية وهدفها في نفس

15,45%) والجنح (84,55%) إلى مجمل الجرائم المسجلة خلال هذا العام.

والجدول (1) يبين أبرز الجرائم المرتكبة خلال عام 2013 ونسبتها من الجرائم المرتكبة في المملكة (التقرير الجنائي 2013).

2013 (62195) جريمة وأظهر التقرير الجنائي أن الجريمة في المجتمع الأردني ذات ملامح مميزة من أبرزها أنها تسير ضمن معدلات ثابتة نسبياً وأنها تعكس متناقضات التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع الأردني وبلغت نسبة الجنايات المسجلة خلال عام 2013

الجدول (1)

الجرائم المرتكبة خلال عام 2013 ونسبتها

النسبة % من مجموع الجرائم في المملكة	نوع الجريمة	التسلسل
23	جرائم القتل العمد والقصد	1
19,30	جرائم السرقات	2
22,43	جرائم الإضرار بمال الغير	3
7,91	جرائم الذم والقذح والتحقير	4
8,10	جرائم سرقة السيارات	5
8,71	جرائم حيازة المواد المخدرة	6
5,95	جرائم التهديد	7
3,50	جرائم الاحتيال	8

المصدر: مديرية الأمن العام، التقرير الإحصائي الجنائي لعام 2013.

العامة فبلغت (1618) جريمة بنسبة (2,60%) من مجموع الجرائم الكلي.

إن الدراسات الجنائية لمديرية الأمن العام أثبتت أن النسبة الأعلى لمركبي الجرائم هم من الأشخاص الذين ليس لديهم مهنة أو وظيفة ويعملون بالأعمال الحرة والذين أعمارهم ضمن (18-27) سنة أما العاطلون عن العمل فبلغت جرائمهم (5800) جريمة شكلت الجرائم التي تقع على الأموال منها (40,10%) من مجموع الجرائم للعاطلين عن العمل وهذا مؤشر على أن الفقر والبطالة سبب مباشر من أسباب الجريمة. وبلغت جرائم سرقة السيارات (5039) جريمة سرقة يستغل معظمها للحصول على المال مقابل إرجاع السيارة لأصحابها.

أما الجرائم المرتكبة من قبل الطلاب في المملكة لعام 2013 فبلغت (5308) جريمة واحتلت الجرائم التي تقع على الأموال منها النسبة الأعلى (46,93%) من مجموع جرائم الطلاب، وهذا مؤشر آخر على العلاقة بين الفقر والجريمة (التقرير الإحصائي الجنائي، 2013).

أما جرائم الأحداث في المملكة لعام 2013 فبلغت (4595) جريمة واحتلت الجرائم التي تقع على الأموال ما نسبته (53,49%) وهذا مؤشر على أن هنالك علاقة بين الفقر والجريمة في الأردن.

أما الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب فبلغت عام 2013 حوالي (6991) جريمة وكانت النسبة الأعلى منها في الجرائم

إن الدراسات الجنائية لمديرية الأمن العام أظهرت أن التحليل النوعي للجرائم المرتكبة عام 2013 والذي يبين أن الجرائم التي تقع على الإنسان بلغت (10979) جريمة اعتداء على الإنسان وشكلت ما نسبته (17,65%) من مجموع الجرائم الكلي، وشكلت جرائم الذم والقذح والتحقير أعلى نسبة في جرائم الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان حيث بلغت (44,82%) ثم جرائم التهديد بنسبة (31,99) وجرائم الإيذاء البالغ بنسبة (9,75%) وجرائم خرق حرمة المنازل بنسبة (6,69%) وكانت أقل نسبة لجرائم الضرب المفضي إلى الموت بنسبة (00,03%).

أما الجرائم المخلة بالثقة العامة فبلغت (331) جريمة خلال عام 2013 وشكلت جرائم التزوير الجنائي أعلى نسبة في جرائم الثقة العامة بنسبة (72,81) ثم جرائم تزيف النقد بنسبة (23,26%) وأخيراً جرائم تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية بنسبة (3,39%).

أما الجرائم التي تقع على الأموال فبلغت (35022) جريمة بنسبة (56,31%) من مجموع الجرائم الكلي حيث وصلت جرائم الإضرار بمال الغير أعلى نسبة حيث بلغت (39,83%) ثم جرائم السرقة الجنوحية بنسبة (19,94%) ثم جرائم سرقة السيارات بنسبة (14,39%) ثم السرقة الجنائية بنسبة (14,33%) وكانت أقل نسبة لجرائم الشكاك بدون رصيد بنسبة (00,20%). أما الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل (الموقر، أم اللؤلؤ، الزرقاء، السلط، الرميمين، سجن النساء) والبالغ عددهم (1600) محكوم خلال العام 2014، والتي تغطي كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية ويتوفر فيها كافة أنواع الجرائم لكلا الجنسين ذكوراً وإناثاً. والتي تم اختيار عينة الدراسة منها.

عينة الدراسة

لقد تم سحب العينة بعد معرفة الحجم الأصلي لمجتمع الدراسة والبالغ (1600) محكوم وبعد معرفة عدد المحكومين في كل مركز إصلاح وتأهيل بالرجوع إلى الملفات المتوفرة لديهم. ثم بعد ذلك تحديد النسب الصحيحة للعينة بناءً على عدد المحكومين في كل مركز إصلاح وتأهيل حتى تكون العينة ممثلة تمثيلاً حقيقياً لكافة محافظات وأقاليم المملكة الأردنية الهاشمية.

وتم استخدام العينة القصدية باللجوء إلى جداول الأرقام العشوائية حسب السجلات الموجودة في كل مركز من مراكز الإصلاح والتأهيل المبحوثة وتقرر أن تكون نسبة العينة (15%) من مجتمع الدراسة حيث أصبح حجم العينة الكلي (240) مبحوثاً بواقع (83,8%) للذكور وهو ما يساوي (201) مبحوثاً، ونسبة (16,2%) للإناث وهو ما يساوي (39) مبحوثة وتم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة (الموقر 39 حالة، السلط 35، أم اللؤلؤ 50 حالة، الزرقاء 37 حالة، الرميمين 40 حالة، النساء 39 حالة).

عملية جمع البيانات

لقد اعتمدت الدراسة على البيانات الوصفية الأولية والثانوية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وجامعة الدول العربية، ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة التنمية الاجتماعية فيما يخص مشكلة الفقر في الأردن، وعلى التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن مديرية الأمن العام لسنة 2013 فيما يخص الجريمة في الأردن لبناء الإطار النظري للدراسة.

أما الدراسة الميدانية فتم اعتماد السجلات والملفات المتوفرة لدى مراكز الإصلاح والتأهيل وإداراتها والتي حددت حجم الموجودين في هذه المراكز وعدد المحكومين فيها والتي تم على أساسها اختيار العدد المناسب لإجراء الدراسة الميدانية حول (الفقر في الأردن وعلاقته بالجريمة).

التي تقع على الأموال حيث بلغت نسبتها (56,04%).

إن الدراسات الجنائية والتقرير الجنائي الصادر عن الأمن العام تشير إلى أن نسبة الجرائم التي تقع على الأموال هي النسبة الأعلى لمجموع الجرائم الكلي ولفئات مختلفة تعيش على أرض المملكة الأردنية الهاشمية وهذا يعطي مؤشراً حقيقياً على أن الفقر والبطالة في الأردن يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالجريمة وهما من الأسباب الرئيسة والمباشرة لارتكاب الجريمة.

منهجية الدراسة

فرضيات الدراسة

وانطلقت الدراسة من تساؤل وافترض أولي هو "أن الفقر قد يكون سبباً مباشراً ورئيساً لارتفاع معدلات الجريمة في الأردن" بمختلف أشكالها كجرائم القتل وتجارة الممنوعات والشذوذ الجنسي والجرائم الواقعة على الأموال والسرقات بمختلف أنواعها.

وعلى ضوء هذا الافتراض أو التساؤل الأولي قام الباحث بصياغة الفرضيات الأساسية التالية:

1. يتدخل متغير الجنس ومتغير العمر ومتغير الحالة الزوجية في ارتفاع معدلات الجريمة وانخفاضها.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طول فترة البطالة والتعطل عن العمل من جهة وارتفاع معدلات الجريمة من جهة أخرى.
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر والدخل المتدني للأسرة وارتفاع معدلات الجريمة بين أفرادها.
4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والفقر من جهة وارتفاع معدلات الجريمة من جهة أخرى.
5. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي للأسرة من جهة وارتفاع معدلات الجريمة من جهة أخرى.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة الذي يسمح بجمع بيانات ومعلومات متنوعة وهو يسمح بالوصف والتفسير ويحدد الظروف والعلاقات بين الوقائع المختلفة واستخدمت الدراسة الطريقة الوصفية التحليلية للوصول إلى الحقائق والنتائج للدراسة الميدانية للمبحوثين من أجل الوصول إلى ثبات وصدق الفروض والتساؤلات أو نفيها.

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي للمقارنة بين عينة الدراسة من الذكور والإناث من أجل معرفة أثر متغير الجنس للربط بين الفقر وعلاقته بالجريمة في المجتمع الأردني.

أداة الدراسة

أبعاد الدراسة لمتغير الفقر (0.79) ولمتغير الجريمة (0.84) وللمجال الكلي (0.86).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث برنامج المعالجة الإحصائية SPSS في التحليل الإحصائي، الذي اعتمد في التحليل الإحصائي في أغلب الأبحاث المحكمة والمنشورة وأتبع الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

أ. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)

وذلك لوصف خصائص العينة بالنسبة للدراسة وخصائص عينة الدراسة الشخصية، وخصائص المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل باستخدام التكرارات، والنسب المئوية، كما تم استخدام الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف استجابات أفراد عينة الدراسة على تساؤلات الدراسة وأبعادها وفقراتها، لتحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة. وكذلك الوصول للجداول البسيطة والمركبة.

ب. اختبار T (t-test)

وذلك لقياس الفروق المعنوية لمتغيرات الدراسة، ومنها تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وتحليل t-test للفروق بين متوسطين لدراسة الفرق بين المتوسطات، وكذلك استخدامه في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد في الدراسة على اختبار أقل الفروق المعنوية LSD.

ج. اختبار معامل الالتواء (Skewnees) من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

عرض نتائج الدراسة الميدانية للمبحوثين وتحليلها**الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة****1- الجنس**

تشير المعلومات الواردة في الجدول (2) توزيع أفراد العينة لكل من الذكور والإناث، إذ بلغت نسبة الذكور من عينة الدراسة البالغة (240) حالة (83,75%). أما عدد الحالات فكانت (201) مبحثاً. أما الإناث فبلغ عددهم (39) حالة من عينة الدراسة وبنسبة قدرها (16,25%). وهذا يشير إلى أن عدد الذكور في عينة الدراسة أكثر من عينة الإناث. أي أن نسبة الجريمة لدى الذكور في عينة الدراسة أعلى منها لدى الإناث، ويأتي ذلك لأن مجتمع الدراسة مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن يفوق فيها أعداد الذكور المحكومين عن أعداد الإناث بشكل كبير جداً، وهذا يعطي دلالة واضحة على أن نسبة الجريمة تتميز وتظهر جلياً لدى الذكور عنها لدى

أ- ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة من قبل الباحث بعد مراجعة الدراسات السابقة كأداة لجمع البيانات والمعلومات عن المبحوثين، وبلغ عدد الأسئلة (35) سؤالاً من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، حيث كان عدد الأسئلة المغلقة (33) سؤالاً وعدد الأسئلة المفتوحة سؤالين (2) يجيب المبحوثون عنها بحرية تامة بما يروونه مناسباً، وكان محور الأسئلة مرتبطاً بأهداف الدراسة وتساؤلاتها ومنسجماً مع وحدة التحليل المشار إليها سابقاً.

ب- **صدق أداة الدراسة:** إن صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، ويقصد بالصدق شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومه لكل من يستخدمها.

وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال علم الاجتماع، والعلوم التربوية والنفسية والبالغ عددهم (5) محكمين.

وقد طلب منهم مراجعة أداة الدراسة وإبداء الرأي فيها من حيث: مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، ومدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات، وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو التغيير أو الحذف وفق ما يراه المحكم لازماً.

وقد حظيت دراسة ملاحظات المحكمين وافترضااتهم بالدراسة والاهتمام، ثم قام الباحث بالتعديل على الاستبانة في ضوء توصيات وآراء هيئة المحكمين مثل القيام بتوضيح بعض المصطلحات، وتعديل بعض الفقرات بحيث أصبحت ملائمة، وكذلك تعديل المحتوى لبعض الفقرات وحذف أو دمج بعضها، وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية.

وقد تم اعتبار عملية تدقيق الاستبانة من قبل المحكمين والأخذ بملاحظاتهم والتقييد بالتعديلات المشار إليها من قبلهم، بمثابة اختبار للصدق الظاهري للأداة، ومن هنا اعتبر الباحث أداة الدراسة صالحة لقياس ما صممت له وقد خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

ج- ثبات أداة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مؤلفه من (30) فرداً محكوماً في مركز إصلاح وتأهيل أم اللولو من خارج عينة الدراسة، وتم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، ووجد أن معاملات ثبات

4- الحالة الزوجية

إن حالة الفرد الزوجية تعطي دلالة هامة في علاقتها بالجريمة. ويشير الجدول (2) إلى توزيع أفراد العينة مرتكبي الجريمة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، إن المتزوجين هم الأكثر ارتكاباً للجريمة في عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (51,7%) ثم جاءت بالمركز الثاني فئة العزاب وبنسبة (37,9%) ثم تلتها فئة المطلقين وبنسبة قليلة (7,5%) من عينة الدراسة وأخيراً فئة الأرمال وبنسبة قليلة جداً (2,9%). وهنا يظهر أمراً مهماً وهو أن فئة المتزوجين هي الأكثر ارتكاباً للجريمة حتى من فئة العزاب، وهذا دلالة واضحة على أن المسؤولية الأسرية والوضع الاقتصادي المتدني لأرباب الأسر وعدم قدرتهم على تأمين متطلبات أسرهم المختلفة تكون عاملاً دافعاً لهم لارتكاب الجريمة. أما العزاب فكان الوضع الاقتصادي لأسرهم وانخفاض الأجور لمن يعمل منهم وعدم توفر فرص عمل لهم من أجل بناء مستقبلهم دافعاً مهماً للانحراف وارتكاب السلوك الجرمي، وهذا ما يحقق الفرض الأول للدراسة.

5- مكان الإقامة قبل ارتكاب الجريمة

يلعب مكان الإقامة دوراً مهماً في الانحراف وارتكاب السلوك الجرمي، وتأتي أهميته لكونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يسهم إلى درجة كبيرة في تكوين الأنماط السلوكية والقيم والعلاقات الاجتماعية وبيئته (الجدول 2) توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة حيث يقيم ما نسبته (61,7%) من المبحوثين في إقليم الوسط (عمان، الزرقاء، البلقاء، مادبا)، حيث الكثافة السكانية العالية والمناطق الصناعية والقيمة حيث ترتفع نسبة الجرائم المختلفة وجاء في المركز الثاني إقليم الشمال وبنسبة (27,9%) من المبحوثين ويشمل (إربد، جرش، عجلون، المفرق) ثم أخيراً وبنسبة قليلة إقليم الجنوب وبنسبة (10,4%) من المبحوثين ويشمل محافظات (الكرك ومعان والطفيلة والعقبة) أما على مستوى المحافظات فكانت النسبة الأعلى في العاصمة عمان ثم الزرقاء ثم إربد ثم البلقاء على التوالي وبنسب قليلة في باقي المحافظات الأخرى.

وتشير الدراسة أن نسبة مرتكبي الجريمة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل يقيمون في المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الصناعية بحثاً عن فرص عمل نتيجة الفقر والوضع الاقتصادي المتدني لهم ولأسرهم وغالباً ما يعود ذلك إلى أنهم غير مؤهلين مهنيًا وعلميًا ولا يستطيعون الحصول على عمل جيد وبأجرة جيدة ترفع المستوى الاقتصادي لهم وهذا يدفعهم للعمل في الأعمال المهملّة وأعمال الخدمات وهذا يدفعهم إلى أشكال مختلفة من الجرائم نتيجة عدم

الإثبات، ويعود ذلك أن المجتمع الأردني مجتمع محافظ نوعاً ما، وأن المرأة ليس لديها جرأة كبيرة على ارتكاب الجريمة إلا بصورة قليلة، وهذا ما يحقق الفرض الأول للدراسة.

2- العمر

يعد عامل العمر من العوامل المهمة في ارتكاب الجريمة، وتشير النسب المئوية في الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية حيث احتلت الفئة العمرية من (28 - 37 سنة) المركز الأول لمرتكبي الجريمة وبنسبة (32,9%) ثم الفئة العمرية (38-49) سنة وبنسبة (30,4%) تلتها فئة الشباب (18 - 27 سنة) وبنسبة (27,1%) وأخيراً الفئة العمرية (50 سنة فما فوق) وبنسبة مقدارها (9,6%). وهذا معاكس للدراسات السابقة التي تشير إلى أن فئة الشباب هم الأكثر اندفاعاً للجريمة وأن الجريمة تتخفف كلما ارتفعت الفئة العمرية بينما يؤكد لنا الجدول (2) أن فئة الشباب (18-27 سنة) هي أقل نسبة في ارتكاب الجريمة من الفئات العمرية الأكبر سناً (28 - 49 سنة) والتي وصلت نسبتها إلى ما يفوق (63%) من أفراد العينة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل وهذا يعطي دليلاً واضحاً على أن الفقر يُعد سبباً للجريمة لأن هذه الفئة هي من تواجه مشكلة تأمين متطلبات الحياة الأساسية وغير الأساسية لهم ولأسرهم ويقع على عاتقهم مسؤولية تأمين الغذاء والسكن والتعليم والصحة وغيرها لأبنائهم وأسرهم أكثر من فئة الشباب التي تكون مسؤوليتها عن الأسرة أقل من أرباب الأسر وهذا ما تسبب في اندفاعهم نحو الجريمة، وهذا ما يحقق الفرض الأول للدراسة.

3. المستوى التعليمي

يُعد المستوى التعليمي ذا دلالة مهمة في ارتكاب الجريمة لدى أفراد العينة، ويشير الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي إلى أن ما نسبته (21,3%) من المبحوثين من المستوى التعليمي المنخفض جداً (ابتدائي فما دون) وأن ما نسبته (61,3%) من المبحوثين من المستوى التعليمي المنخفض والمتوسط (إعداد وثانوي) وكانت النسبة الأقل والقليلة جداً من المبحوثين من أفراد العينة هم المستوى التعليمي العالي (دبلوم، بكالوريوس، فما فوق).

ويتبين من الجدول (2) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، انخفضت نسبة الجريمة والعكس صحيح. لأن التعليم يضيف للإنسان تفكيراً مستقيماً وقدرة على حل المشكلات المختلفة بطرق عملية ومنطقية وكذلك الإنسان المتعلم على دراية أكثر بالعواقب القانونية لأي جريمة. وكذلك فهو أكثر إدراكاً لعواقب السلوك الجرمي على العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وهذا ما يحقق الفرض الثاني للدراسة.

القدرة على التأقلم في أجواء المدينة مما يساعدهم على الاختلاط بأشخاص ليسوا على سوية سلوكية جيدة، وهذا ما يحقق الفرض الخامس للدراسة. ويبين الجدول (2) الخصائص الديمغرافية لإفراد العينة:

الجدول (2)
توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	201	73,75%
	أنثى	39	16,25%
	المجموع	240	100%
الفئات العمرية للمبحوثين (سنة)	18 - 27	65	27,1%
	28 - 37	79	32,9%
	38 - 49	73	30,4%
	50 سنة فما فوق	23	9,6%
	المجموع	240	100%
المستوى التعليمي للمبحوثين	لا يقرأ ولا يكتب	23	9,6%
	ابتدائي	28	11,7%
	إعدادي	59	24,6%
	ثانوي	88	36,6%
	غير ذلك	42	17,5%
	المجموع	240	100%
الحالة الزوجية	متزوج	124	51,7%
	أعزب	91	37,9%
	أرمل/ أرملة	7	2,9%
	مطلق/ مطلقة	18	7,5%
	المجموع	240	100%
مكان الإقامة	إقليم الوسط	148	61,7%
	إقليم الشمال	67	27,9%
	إقليم الجنوب	25	10,4%
	المجموع	240	100%

الخصائص الاقتصادية لأفراد العينة

1- متوسط الدخل لأسرة أفراد العينة

إن تدني الدخل الاقتصادي للفرد والأسرة والظروف المادية التي يعاني منها الفرد والأسرة وعدم قدرتهم على تأمين ما يحتاجونه من متطلبات أساسية وغير أساسية قد يدفع إلى السلوك الجرمي.

ويشير الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب متوسط الدخل بالدينار الأردني، حيث أن ما نسبته (12,5%) من أفراد العينة يقل متوسط دخلهم الشهري عن (150) ديناراً وأن ما نسبته (32,9%) من المبحوثين يتراوح متوسط دخل أسرهم بين (151 - 215) ديناراً شهرياً وأن ما نسبته (15,4%) من المبحوثين أفراد العينة يتراوح متوسط الدخل لأسرهم بين (216

(366 - 366) ديناراً شهرياً، وأن ما نسبته (39,2%) من المبحوثين متوسط الدخل لأسرهم أكثر من (366,1%) فوق خط الفقر المطلق.

إن الجدول (3) يشير إلى أن (12,5%) من أفراد العينة تقع دون خط الفقر المدقع المزري والمحدد على مستوى الأردن (151,2) ديناراً أردنياً بالنسبة للأسرة المعيارية المكونة من (5,4) أفراد ويتبين أن ما نسبته (32,9%) من أفراد العينة تقع فوق خط الفقر المدقع وتحت خط الفقر المطلق المحددان على مستوى الأردن.

بينما يتبين أن ما نسبته (15,4%) من العينة يقعون ضمن خط الفقر المطلق ودخل أسرهم لا يتجاوز (366,2) ديناراً شهرياً أما أسر المبحوثين التي يتجاوز دخلها خط الفقر المطلق

لا يغطي كافة متطلبات الأسرة الأساسية وغير الأساسية مما جعلهم يبحثون عن عمل مساعد لرفع المستوى المعيشي لأسرهم من مسكن وملبس وتعليم ووسائل رفاهية غير أساسية مما أدى إلى وقوعهم بعمل غير مشروع ساهم بارتكابهم الجريمة.

وتبيّن أن (3,3%) من المبحوثين أفراد العينة أسرهم غنية ومستوى الدخل لأسرهم مرتفع ولكن الطمع والرغبة بجمع المال كانت سبباً بارتكاب السلوك الجرمي، وهذا ما يحقق الفرض الخامس للدراسة.

وتبيّن من إجابات المبحوثين أن ما نسبته (10,4%) من أسر المبحوثين من أفراد العينة يتلقون المعونة المادية من صندوق المعونة الوطنية.

ويبين الجدول (3) الخصائص الاقتصادية لأفراد العينة:

فكانت نسبتهم (39,2%) من أفراد العينة وهم ليسوا فقراء، وهذا ما يحقق الفرض الخامس للدراسة.

2- المستوى المعيشي لأسر أفراد العينة

يتبين من الجدول (3) توزيع أفراد العينة على المستوى المعيشي لأسرهم حيث إن ما نسبته (45,5%) من المبحوثين أجابوا بأن أسرهم فقيرة وفقيرة جداً وأن المستوى المعيشي لأسرهم متدني وأنهم غير قادرين على تأمين متطلبات الحياة الغذائية الأساسية.

ولأن دخل أسرهم لا يغطي نفقاتها الأساسية والضرورية دفع العديد منهم للبحث عن مصدر رزق مساعد لتأمين متطلبات أسرهم وعند عدم الحصول عليه كانت الجريمة البديل الوحيد لهم بالقيام بعمل غير مشروع للمساهمة في نفقات الأسرة.

ويتبين من الجدول (3) أن ما نسبته (49,2%) كانت أسرهم متوسطة الدخل والمستوى المعيشي لأسرهم مقبول ولكنه

الجدول (3)

توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الاقتصادية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
متوسط الدخل للأسرة بالدينار	أقل من 150 ديناراً أردني	30	12,5%
	151,2 - 215 ديناراً	79	32,9%
	216 - 366,1 ديناراً	37	15,4%
	366,1 ديناراً فأكثر	94	39,2%
	المجموع	240	100%
المستوى المعيشي للأسرة	فقيرة جداً	43	17,9%
	فقيرة	71	29,6%
	متوسطة	118	49,2%
	غنية	8	3,3%
	المجموع	240	100%

متطلبات الحياة، والجدول (4) يبين الحالة العملية لمرتكبي الجريمة من أفراد العينة.

ويبين الجدول (4) الحالة العملية لأفراد العينة:

الحالة العملية لأفراد العينة

إن العمل هو عدو الجريمة الأول ويساهم العمل في توفير المال الذي يساهم في تحسين المستوى المعيشي وتوفير

الجدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة العملية

الحالة العملية	العدد	النسبة %
يعملون	144	60%
لا يعملون	84	35%
غير معروف	12	5%
المجموع الكلي	240	100%

حيث أن نسبة من يعملون من مرتكبي الجريمة من أفراد العينة

يبيّن الجدول (4) توزيع أفراد العينة حسب الحالة العملية،

الجريمة من أجل تأمين المتطلبات الأساسية الغذائية لأسرهم، وجاءت البطالة بنسبة (35%) كدافع لارتكاب الجريمة من قبل المبحوثين بعدم قدرتهم من الحصول على فرصة عمل تؤمن لهم دخلاً مادياً يساعدهم في تأمين الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم.

وكان هنالك دوافع أخرى لارتكاب الجريمة مثل قلة الوعي والطمع والجشع والمشاكل العائلية ورفاق السوء من قبل بعض أفراد العينة، وهذه النسبة للدوافع تؤكد وتحقق الفرض الأولي الأساس للدراسة "إن الفقر سبب مباشر ورئيس لارتفاع معدلات الجريمة في الأردن".

لقد تبين من إجابة المبحوثين عن أسئلة الاستبانة (30 - 35) أن ما نسبته (67,5%) من أفراد العينة يرتكبون الجريمة لأول مرة وأن ما نسبته (32,5%) قد قاموا بتكرار الجريمة ودخول السجن لأكثر من مرة. وتبين من إجابة أفراد العينة أن (21,7%) قد سبق وأن قام أحد أفراد أسرهم أو أقاربهم بارتكاب سلوك جرمي.

كما تبين أن (60,8%) من أفراد العينة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل كانوا يؤدون الشعائر الدينية. وأن (32,1%) من أفراد العينة يعتبرون أن غياب العقوبة الرادعة وعدم المعرفة والجهل بالعقوبة التي تقع عليهم قبل القيام بالجريمة، وأن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في الأردن من خلال إجابات أفراد العينة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل للإجابة على السؤال المفتوح في الاستبانة رقم (34) من وجهة نظرهم هي:

- 1- الفقر والبطالة وسوء الأوضاع المادية وارتفاع الأسعار.
- 2- عدم الإحساس بالمسؤولية وقلة الوعي بالحقوق والواجبات.
- 3- الضغط النفسي والاجتماعي والابتعاد عن الدين.
- 4- الخوف من الأهل والفضيحة واختفاء الرحمة من الناس.
- 5- عدم تكافؤ الفرص والواسطة والمحسوبية والتمييز الاجتماعي.

- 6- غياب الأهل وزيادة التحكم والتسلط من قبل الإخوة.
- 7- الحرمان من الحرية والإجبار على الزواج والخيانة الزوجية.
- 8- تعدد الزوجات والتفكك الأسري واختفاء الرحمة وعدم وجود بيئة أسرية واجتماعية سليمة.

وأظهرت إجابات أفراد العينة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل على السؤال المفتوح رقم (35) في الاستبانة، من وجهة نظرهم كيف يمكن الحد من انتشار الجريمة في الأردن وكانت الإجابات تتركز على ما يلي:

1. مساعدة الفقراء الأسر الفقيرة ومعالجة مشكلة الفقر وتخفيض الأسعار وتوفير فرص العمل للحد من الفقر.

(60%) وأن نسبة العاطلين عن العمل من مرتكبي الجريمة من أفراد العينة (35%) لكلا الجنسين وأن هنالك نسبة مرتفعة من العاملين هم مجرمون بين أفراد العينة وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن المستوى الاقتصادي للعامل والمتمثل بالأجر المنخفض بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وعدم قدرتهم على تأمين حياة كريمة لأسرهم وأنفسهم أدى إلى ارتكابهم للجريمة وغالباً ما تكون جرائمهم (سرقة، اختلاس، رشوة، وتزوير، ...إلخ).

أما بالنسبة للذين لا يعملون والذين بلغت نسبته (35%) وهذا يؤكد أن البطالة والفقر متلازمان وهما ذاتا تأثير مباشر في ارتكاب الجريمة والتي سببها هو عدم وجود العمل المناسب والأجر المناسب وحالة التعطل لأفراد الأسرة فقد أدى بدوره إلى ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم.

ولقد تبين أن معظم العاملين من مرتكبي الجريمة من أفراد العينة يعملون في أعمال خاصة وأعمال ومهن حرة وأغلب هذه الأعمال والمهن تخالف القوانين والأنظمة ومردودها المادي غير مستقر وبالتالي ارتكاب الجريمة بمختلف أنواعها، وهذا يحقق الفرض الثاني للدراسة.

الجريمة ونوعها ودوافعها

1- نوع الجريمة

إن الجريمة بأنواعها ودوافعها المختلفة التي تؤدي لارتكابها تؤثر سلباً في الفرد والمجتمع وتترك قسوتها أثراً اجتماعية ونفسية كبيرة، ويبين الجدول (5) نوع الجريمة المرتكبة من قبل أفراد العينة حيث كانت الجرائم الجنحية بنسبة (40,8%) مقابل (59,2%) ارتكبوا الجريمة الجنائية من أفراد العينة وبلغ عدد مرتكبي الجريمة الجنحية (98) فرداً من المبحوثين، أما مرتكبي الجريمة الجنائية فبلغ عددهم (142) فرداً من المبحوثين أفراد العينة وكانت متوسط مدة الحكم لهم (8) سنوات وتبين الدراسة الميدانية أن الجرائم كانت موزعة على جرائم القتل العمد وغير العمد وجرائم السرقات وجرائم الإضرار بمال الغير وجرائم المخدرات وسرقة السيارات وجرائم التهديد والاحتيال وكانت النسبة الأعلى لجرائم أفراد العينة هي الجرائم التي تقع على الأموال بنسبة (56,3%) من أفراد العينة وهذا يؤكد أن الفقر كان سبباً رئيساً من أسباب الجريمة، وهو ما يؤكد الفرض الأساس للدراسة.

2- دوافع ارتكاب الجريمة

تتعدد الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى القيام بالسلوك الجرمي وارتكاب الجريمة والجدول (5) يبيّن أن ما نسبته (45,8%) من المبحوثين أفراد العينة كان الفقر دافعاً لارتكابهم

الجرمية حيث يزرع الفقر في نفوسهم ونفوس أسرهم الكراهية والاعتداء والانتقام من المجتمع والذي يعتبرونه مسؤولاً عن مشاكلهم الاقتصادية والمالية والاجتماعية ويترك أثراً سلبياً على استقرار الحياة الأسرية ويهدد أمن المجتمع، وكذلك فإن الفقر يؤدي إلى ظهور انحرافات كثيرة ومختلفة في سلوكهم وأخلاقهم نتيجة الوضع المتدني لمستوى معيشتهم وظروفهم الاقتصادية السيئة وبالتالي فإن الفقر يسبب مشكلات سلبية تجعل الآباء يتخلون عن مسؤولياتهم الأسرية، ويساهم الفقر إلى لجوء الأطفال والنساء إلى العمل المبكر مما يساهم في تعلم سلوكيات منحرفة تدفع إلى الجريمة. إن الفقر يساهم في عرقلة الأساليب السليمة والجديدة للتنشئة الاجتماعية.

ويبين الجدول (5) نوع الجريمة المرتكبة ودوافعها:

2. وجود عقوبات رادعة ومعرفة القانون ونشر التوعية والتوجيه والإرشاد.
 3. القناعة والبعد عن الطمع والجشع والخوف من الله وتأدية الشعائر الدينية.
 4. اختيار عقوبة بديلة للسجن بالخدمة المجتمعية.
 5. الترابط الأسري والبعد عن أصدقاء ورفاق السوء.
 6. العدل والمساواة بين المواطنين والابتعاد عن الوساطة والمحسوبية.
 7. عدم وجود خمارات ونوادي ليلية.
 8. توفير فرص عمل للأسر الفقيرة والحالات الإنسانية.
 9. منع ومكافحة انتشار المخدرات.
- وتؤكد إجاباتهم أن الفقر سبب أساسي ورئيس لارتكاب

الجدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة ودوافعها

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
نوع الجريمة	جنوحية	98	40,8%
	جنائية	142	59,2%
	المجموع	240	100%
دوافع ارتكاب الجريمة لأفراد العينة	الفقر والحاجة	109	45,8%
	البطالة	84	35%
	الطمع	16	6,7%
	قلة الوعي والمعرفة	8	3,3%
	المشاكل العائلية	10	4,1%
	رفاق السوء	13	5,1%
	المجموع	240	100%

مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية لمتغير الفقر على السلوك الجرمي والتوجه نحو الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، ويمكن تفسير ذلك بأن الكثير من الأفراد والأسر في المجتمع الأردني لا يستطيعون تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة، ويعود ذلك إلى سوء الظروف المادية التي يعانون منها، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة لسدّ الحاجات الضرورية، كالمأكل والملبس وبالتالي ارتكاب جرائم مختلفة للحصول على المال مثل السرقة والنصب والاحتيال وغيرها وتلتقي هذه الدراسة في بعض نتائجها مع دراسة (الخالدة، 2004) ودراسة (السويدي، 2001) ودراسة (الزواهره، 2009) ودراسة (الزغل، 1986) وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة "جيفري" (Ray Jefferey) التي تشير إلى أن العوامل الاقتصادية تلعب

دوراً كبيراً في الاندفاع نحو الجريمة.

وتلتقي هذه الدراسة مع دراسة شيشور (Shichor, 1990) التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات الاقتصادية والجريمة.

إن الفقر يعتبر مدخلاً اقتصادياً أساسياً في تفسير الجريمة وهذا ما أكده الفلاسفة الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة حيث قال سقراط (أن الفقر هو أبو الثروة وأبو الجريمة) وحديثاً قال كلارك "إن جرائم الفقراء وجرائم الناس مسلوب القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره تجاه الأغنياء وأن الفقراء قد يحملون حملاً على ممارسة الجريمة نتيجة ظروفهم":

إن هذا يتفق ويلتقي مع هذه الدراسة حول علاقة الفقر بالجريمة في المجتمع الأردني حيث بينت الدراسة أن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفقراء هي من ساهمت في

سوريا والعراق، والتركيبية السكانية وزيادة السكان وما رافقه من تغيير في التركيبية السكانية وزيادة أعداد اللاجئين والوافدين الداخليين والخارجيين للمملكة قد ساهم في الضغط على البنية التحتية وارتفاع الأسعار، وارتفاع الأجور للمساكن وإحلال العمالة الوافدة على حساب العمالة المحلية وهذا ساهم في تفاقم مشكلة البطالة والفقر وتطور أعداد وأشكال الجريمة في الأردن.

لقد أظهر التقرير الجنائي الصادر عن مديرية الأمن العام لعام 2013م أن حجم الجريمة في الأردن بلغ (95) جريمة لكل (10) آلاف من السكان وسجلت خلال عام 2013م (62195) جريمة.

وقد أظهر التقرير أن نسبة الجرائم التي تقع على الأموال (56,31%) من الجرائم الكلية على مستوى الأردن بأنواعها المختلفة (الإضرار بمال الغير، السرقة الجنوحية، والسرقة الجنائية، سرقة السيارات والنصب والاحتيال، الشيك بدون رصيد) وهذا يؤكد ما توصلت إليه الدراسة أن الفقر سبب رئيس ومباشر في ارتفاع معدلات الجريمة وأن هنالك علاقة طردية بين الفقر والجريمة. ويلتقي ذلك مع ما توصلت إليه الدراسة الميدانية لكل المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل إن ما نسبته (45,8%) من المبحوثين كان الفقر دافعاً لهم لارتكاب الجريمة وأن (35%) منهم كان الدافع للجريمة البطالة التي ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر لديهم.

وتلتقي الدراسة مع دراسة (حويبي، 1988) ودراسة (كاظم، 2010) ودراسة (السويدي، 2001) ودراسة (عجوة، 1985) ودراسة (R.Wodson).

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها طبقت على مرتكبي الجريمة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل ذكوراً وإناثاً وتمثل مجتمعاً واحداً ومتجانساً وهو المجتمع الأردني وهذا ما يعطي صورة صادقة عن العلاقة بين الفقر والجريمة في الأردن وجاءت بنتائج جديدة ومعاكسة للدراسات السابقة كان أولها أن المتزوجون أكثر ارتكاباً للجريمة من العزاب، وبنسبة (51,7%) من المبحوثين مقابل (37,9%) للعزاب وهذا يؤكد أن هنالك علاقة قوية بين الفقر والجريمة لأن المتزوجين تقع على عاتقهم مسؤولية تأمين المتطلبات الأساسية للأسرة أكثر من العزاب.

وأظهرت الدراسة شيئاً جديداً يميزها عن الدراسات السابقة وهو أن فئة الشباب (18 - 27 سنة) هي الفئة الأقل ارتكاباً للجريمة من الفئة العمر (28 - 37 سنة) والفئة العمرية (38 - 49) سنة وهذا يؤكد أن الفقر سبب مباشر للجريمة لأن الفئات الأكبر سناً هي المسؤولة عن تأمين المتطلبات لأسرها.

التوجه نحو السلوك الجرمي وارتكاب الجريمة حيث أظهرت الدراسة أن ما نسبته (83,6%) من المبحوثين مرتكبي الجريمة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل هم من المستوى التعليمي (ثانوي فما دون) وهذا يؤكد أن الفقر كان سبباً رئيساً لعدم إكمالهم للتعليم وتسربهم من المدارس ميكراً وعدم قدرتهم على الوصول إلى درجات تعليم مرتفعة، أما بالنسبة للدخل والمستوى المعيشي لهم ولأسرهم فتبين أن ما نسبته (45,5%) منهم أسرهم فقيرة جداً وغير قادرين على تأمين متطلبات الحياة الغذائية الأساسية وهؤلاء يقعون ضمن خط الفقر المدقع المزري.

وما نسبته (49,2%) منهم تستطيع أسرهم تأمين الحاجات الغذائية الأساسية ولا تستطيع تأمين المتطلبات غير الغذائية الأساسية من تعليم ومسكن مناسب وملبس ووسائل رفاحية وهذا ما دفعهم نحو الجريمة. وأن أغلبهم من العمال غير المهرة وينتمون إلى طبقة الفقراء وتلتقي الدراسة مع دراسة بونجر (W. Bonger).

إن قضية الفقر في الأردن والتي تعود أسبابها إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وتفاقم مشكلة المديونية وانخفاض الطلب على القوى العاملة الأردنية وارتفاع نسبة النمو السكاني والتوزيع غير العادل للدخل والثروة الذي أوجد فروقاً وفجوات كبيرة في توزيع الدخل بين المواطنين وتزايد هذه الفجوة من سنة لأخرى حتى باتت الطبقة الوسطى تتلاشى.

كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي يساهم في تفاقم مشكلة الفقر في الأردن بسبب انخفاض مستوى الدخل والأجور وهذا يتطلب رفع كفاءة مدخلات الإنتاج وتدريب العمالة عملياً ومهنيماً لدفع مستوى الأجور والحد من الفقر ويجب أن يترافق ذلك مع تطوير سياسات اقتصادية تعمل على إعادة توزيع الدخل بطريقة علمية تقلل من التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة.

إن الدراسة تظهر أن التدني في الدخل ومستوى المعيشة في المجتمع الأردني وتفاقم مشكلة الفقر والبطالة توفر بيئة خصبة لانتشار الجريمة وتلحق الضرر في الاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني الأردني إضافة إلى ذلك أن سوء توزيع التنمية ضمن أقاليم المملكة يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وينمي الشعور بالحرمان والحسد ويساهم في غرس بذور الجريمة في المجتمع الأردني.

إن الظروف السياسية المحيطة بالأردن والمتوترة سياسياً وأمنياً وفي ضوء العلاقات الوطيدة بين شعوب المنطقة جعلت الأردن مركزاً يتأثر بهذه التطورات السياسية والأمنية وخاصة

أسعار السلع الغذائية لهم لتأمين متطلباتهم الغذائية الأساسية والأساسية غير الغذائية والعمل على إعفاء أبناء كافة الأسر الفقيرة من رسوم التعليم المدرسي والجامعي.

4- قيام الحكومة بدراسة شاملة لكافة المواقع في القرى والمحافظات للوقوف على المستوى الحقيقي للفقير والأسر الفقيرة وفتح ملفات دقيقة لهم من أجل وضع خطط وحلول ناجعة للتخفيف على الفقراء في كافة انحاء المملكة.

5- التوزيع العادل لمكاسب التنمية وتوزيع المشاريع التنموية على كافة أرجاء الوطن بما فيه مناطق الريف والبادية مع إعطاء أهمية متزايدة للمناطق شبه الحضرية الموجودة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركزاً مناسباً لمرتكبي الجرائم.

6- إشراك المختصين والباحثين بوضع الخطط التنموية التي تسعى لرفع المستوى المعيشي للفرد والنهوض بالمستوى المعيشي للأسرة لضمان وضع خطط سليمة ومستدامة تعالج الفقر والبطالة وتساهم في حفظ الأمن والاستقرار وتخفف بشكل كبير من معدلات الجريمة المرتفعة.

إن الجريمة في المجتمع الأردني متعددة الأسباب المؤدية إلى ارتكابها، ولكن من خلال هذه الدراسة لمفهوم الجريمة والفقير، تبين أن الفقر من بعده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يعتبر هو الأساس الأول والسبب الرئيس والمباشر لارتكاب الجريمة، ولكن هذه الدراسة لا تنفي أن هنالك أسباب ودوافع أخرى ولكن بدرجة أقل من الفقر تؤدي إلى الجريمة مثل (التفكك الأسري، الأصدقاء، وتقليد الآخرين، والشعور بالظلم والانتقام...إلخ).

توصيات الدراسة

- 1- إيلاء الأسر الفقيرة الرعاية والاهتمام من خلال دعم وتشجيع العمل الخاص لأفرادها الشباب، وتوفير المساكن الصحية للفقراء ومساعدتهم في ترميم وتوسعة مساكنهم وتحديث المناطق القديمة في المدن كي لا يكون الفقر دافعاً لارتكاب الجريمة التي تهدد الأمن الوطني.
- 2- الانتقال من طابع الرعاية والأعمال الخيرية للخدمات الاجتماعية إلى طريقة علمية مدروسة لتشخيص ظاهرة الفقر وبالتالي الوصول إلى التخطيط والاستثمار الناجح.
- 3- تبني برامج تنظيم الأسرة وخاصة للأسر الفقيرة. وتخفيض

المصادر والمراجع

الجامعة الأردنية، عمان.

خمش، مجد الدين، (2010)، الشباب وشؤون المجتمع، المجلس الأعلى للشباب، عمان.

خمش، مجد الدين، وآخرون، (2009)، الفقر والبطالة واحتياجات سوق العمل، المؤتمر الرابع للبحث العلمي، مطابع الدستور التجارية، عمان.

الخالدة، محمد، (2005)، التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، (2006، 2013)، تقرير تقييم الفقر في الأردن، عمان.

الدروشة، عبد الله، (2014)، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في الأمن العام، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان.

دوركايم، اميل، (1988)، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد قاسم وآخرون، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

الدوري، عدنان، (1973)، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الجرمي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

رمضان، سليم، (1991)، أثر الثقافة في دفع الأفراد لارتكاب

البداينة، ذياب موسى، (2002)، الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، مركز بحوث الشرطة، الشارقة.

البداينة، ذياب موسى، (2003)، واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي، ط2، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2008)، تقييم الفقر في الأردن.

البنك الدولي، (2004، 2005، 2008)، تقييم الفقر في الأردن.

الثاقب، فهد، (1984)، الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، عمان.

الجميل، فتحية عبد الغني، (2001)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.

الحسن، إحسان محمد، (2001)، علم الإجرام، بغداد، العراق.

حيدر، فارس، (2007)، تحليل التباين الإقليمي لظاهرة الفقر في الأردن، ورقة عمل قدمت في مؤتمر (الفقر والبطالة في الأردن)، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، عمان.

الخميسة، رائد، (2004)، الطبقة الاجتماعية وتندني مفهوم الذات وعلاقتها بانحراف الأحداث في الأردن، جامعة مؤتة، الكرك.

خمش، مجد الدين وآخرون، (2014)، الشباب والمشاريع المدرة للدخل مبادرات في مواجهة الفقر والبطالة، عمادة البحث العلمي،

- الجريمة، مجلة الناشر العربي، بغداد.
- الزواهر، عمر، (2009)، أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.
- السيد، علي شتا، (1993)، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة.
- الصالح، مصلح، (2002)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، مؤسسة الوراق، عمان.
- عبد الجبار، عريم، (1970)، نظريات علم الإجرام، دار المعارف، بغداد.
- العبد الرزاق، بشير والوريكات، عايد، (2008)، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن، جامعة الحسين بن طلال، معان.
- عبد الستار، فوزية، (1998)، مبادئ علم الإجرام، المكتبة الجامعية، ليبيا.
- علي، يسر أنوار، وآخرون، (1999)، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت.
- العيسوي، عبد الرحمن، (2005)، الاتجاهات الجديدة في علم النفس الجنائي، بيروت.
- قانون العقوبات الأردني، (1960)، مادة 35، عمان.
- مازن، ب0شير، (2009)، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- المجذوب، أحمد علي، (1993)، الأمن الفكري والعقائدي ومفاهيمه، ندوة عربية إستراتيجية، الرياض.
- مديرية الأمن العام، (2013)، التقرير الإحصائي الجنائي، عمان.
- المشهداني، فهمية كريم، (2009)، التصنيع والجريمة، ط1، بغداد.
- معن، خليل، (1998)، علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر، عمان.
- نبيل، رمزي، (1999)، النظرية السوسولوجية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، القاهرة.
- الوريكات، عايد، (2013)، نظريات علم الجريمة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- وزارة التخطيط (2004، 2010)، تقييم الفقر في الأردن، عمان.
- Bonger, G.S. William, (1963), *The Criminal. Products of Capita System – Criminology*, New York.
- Clinard, M., (1968), *Sociology of Deviant Behavior*, Ny, Winston.
- Ray, Jefferey, (1989), *Criminology: An Interdisciplinary Approach*.
- Robert L. Woodson, (1981), *Youth Crime and Urban policy, A View from the Innercity*, American Enterprise Institute for public policy Research.
- The World Bank, Annual Report, 2006.
- World Bank, (1994), *Main Report of poverty Assesment of Hashemite dome of Jordan*, Washington, USA.
- World Bank sees progress Against Extreme poverty , But". The world Bank.(2012), *Flags Vulnerabilities*.

Poverty In Jordan and Its Relationship to Crime From the Viewpoint of Convicts In Correctional and Rehabilitation Centers

*Amin Al-Shudaifat, Majduddin Khamesh**

ABSTRACT

This study aimed at documenting the relationship between poverty and crime in Jordan from the point of view of convicts. A sample of (240) convicts (15% females , and 85% males) in correctional and rehabilitation centers were selected randomly out of 1600 total convicts, which constitutes 15 % of convicts population . Data were collected from respondents by means of structured questionnaire , and SPSS software was used to analyze data . Findings reveal that the overwhelming majority of respondents were poor, or very poor. Most of them argued that poverty was a strong reason for committing crime, and that reducing poverty helps in reducing crime in society.

Keywords: Poverty ,Crime, General Security,Correction and Rehabilitation Centers.

* Faculty of Arts, The Hashemite University: and The University of Jordan, Jordan. Received on 4/5/2015 and Accepted for Publication on 10/6/2015.